

وصول الأخبار إلى أصول الأخبار

[92] أو الكذب كبعض أخبار الفساق، أو مشكوك كبعض أخبار المجهولين. ثم الأخبار منها (متواتر) وهو ما رواه جماعة يحصل العلم بقولهم للقطع بعدم إمكان توطئهم على الكذب عادة. ويشترط ذلك في كل طبقاته صحيحاً " كان أولاً، وهو مقبول لوجوب العمل بالعلم. وهذا لا يكاد يعرفه المحدثون في الأحاديث لقلته، وهو كالقرآن وظهور النبي والقبلة والصلوات وأعداد الركعات والحج ومقادير نصب الزكوات. نعم المتواتر بالمعنى كثير كشجاعة علي وكرم حاتم. ويشترط كونه: ضرورياً " لا مظنوناً "، مستنداً " إلى محسوس لا مثل حدوث العالم وصدق الأنبياء، وإن لا يسبق إلى السامع شبهة أو تقليد ينافي موجب الخبر كما حققه السيد المرتضى (ره) وتبعه المحققون، لأن حصول الشبهة والتقليد مانعان عن حصول العلم العادي من الخبر المتواتر، ولهذا أنكر الكفار ما تواتر من معجز نبينا صلى الله عليه وآله، وأنكر المخالفون ما تواتر من النص على علي عليه السلام بالامامة. والقدر الذي يحصل به التواتر غير معلوم لنا، لكننا بحصول العلم نستدل على كمال العدد، وذلك يختلف باختلاف الأخبار والمخبرين، ويعسر تجربة ذلك. وإن تكلفناه فسيله أن نراقب أنفسنا، فإذا أخبرنا بوجود شيء خبراً " متولياً " فإن قول الأول يحرك الظن وقول الثاني والثالث يؤكد، وهلم جرا " إلى أن يصير ضرورياً ". وحديث الغدير متواتر عندنا، وحديث (من كذب علي فليتبوأ مقعده من
